تبني المقاولاتية الخضراء كتحول جديد لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

Adopt green entrepreneurship as a new transformation for environmental protection un the framework of sustainable development.

ط.د عيساوي حياة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة

جامعة امحمد بوقرة بومرداس(الجزائر)

h.aissaoui@univ-boumerdes.dz

د. بوطبة مراد

كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة

جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

m.boutebba@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام:2023/11/ 07 تاريخ القبول للنشر: 2023/11/028 تاريخ النشر:2023/12/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المقاولاتية الخضراء كسبيل للمحافظة على البيئة والتكيف مع تداعيات تغير المناخ، إذا أصبح تبني المقاولاتية الخضراء أمرا حتميا لا به منه، لما له من آثار إيجابية تحد من ظاهرة التلوث وخلق بيئة نظيفة مستدامة، وبالتالي إبراز الدور الذي تلعبه المقاولاتية الخضراء لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كمفهوم صديق للبيئة. كما تبرز هذه المداخلة إلى إظهار العراقيل والتحديات التي تواجه المقاول الأخضر في سعيه لإنشاء مشاريع في قطاعات خضراء لا تمس بالبيئة وتضمن ديمومتها، فالمقاولاتية الخضراء هي سبيل لحماية البيئة ولمواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولاتية الخضراء، الاقتصاد الأخضر، البيئة، التنمية المستدامة.

Abstract: the study aims to shed light the green entrepreneurship as a way to conserve the environment and to adapt to climate changes repercussions, therefor the adoption of green entrepreneurship has become imperative because of its positive effects which reduce the phenomenon of pollution and create a clean and sustainable environment. Thus highlighting, green entrepreneurship's role in environmental protection within the framework of sustainable development as an environmentally friendly concept.

This intervention also shows the obstacles and challenges facing the green contractor in establishing projects in green sectors that don't affect the environment and ensure their sustainability.

Green entrepreneurship is way to preserve environment and cope with the repercussions of climate changes.

Key words: entrepreneurship, Green economy, Green entrepreneurship, environment, Sustainable Development.

*المؤلف المراسل: ط.د عيساوي حياة.

مقدمة:

أدى النمو الاقتصادي الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة إلى أخطار بالغة، تهدد صحة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، نظرا لتزايد رغبة الدول في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الصناعي لإنتاج الثروة، على حساب التكلفة البيئية الباهظة، مما يتطلب الأمر العمل على التصدي لمختلف المشاكل البيئية ومكافحة ظواهرها المختلفة، والتوجه نحو مشاريع صديقة بالبيئة تسعى إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن المقاولاتية التقليدية التي كانت سببا في الهدر البيئي واستنزاف مواردها.

تشكل المقاولاتية الخضراء استراتيجية اقتصادية جديدة، تهدف إلى إعادة التوازن البيئي والاجتماعي وهي قوة محركة للاقتصاد، تساهم في مواجهة التحديات البيئية باستخدام تقنيات مبتكرة والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية.

غير أن المقاولاتية الخضراء تواجهها عدة صعوبات وعراقيل، التي لا يمكن الاستهانة بها، تحد من فعاليتها، لذا وجب تظافر الجهود والتخطيط للعمل على إيجاد آليات فعالة لمواجهتها لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة للمقاولاتية الخضراء.

تظهر أهمية الموضوع، في كونه ذو أهمية بالغة في الوقت الراهن وضرورة حتمية للدول، حيث أن المقاولاتية الخضراء تستند لفكرة خضراء تقلل من مخاطر التلوث وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وحماية البيئة ركيزة أساسية لها.

كما نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- توضيح المفاهيم الأساسية للمتغيرات الثابتة لعنوان المداخلة، والمتمثلة في المقاولاتية الخضراء والتنمية البيئية المستدامة.
- إبراز الدور الرئيسي الذي تلعبه المقاولاتية الخضراء في حماية البيئة والتقليل من أخطارها وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة، خصوصا مع تزايد التحديات البيئية.
- إبراز العلاقة الوطيدة الموجودة بين التنمية المستدامة والمقاولاتية الخضراء في الحفاظ على الموارد البيئية واستغلالها بطريقة عقلانية، للعمل على تفادي الكوارث البيئية.
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات، فيما يتعلق بأهمية تبني المقاولاتية الخضراء كسبيل لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

حيث تهدف هذه الدراسة، إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

- **كيف تساهم المقاولاتية الخضراء في حماية البيئة وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة؟**

إن الإجابة على الإشكالية المطروحة تقتضي تبني المنهج الوصفي، من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة وتوضيح مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع، كما يتم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

وتهدف هذه المداخلة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال خطة مكونة من مبحثين: **الإطار العام للتنمية المستدامة والمقاولاتية الخضراء** (مبحث أول) **والمقاولاتية الخضراء كمقاربة جديدة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة** (مبحث ثاني).

المبحث الأول: الإطار العام للتنمية المستدامة والمقاولاتية الخضراء

تتألف العلاقة بين التنمية المستدامة والمقاولاتية الخضراء في المساهمة في حماية البيئة والحفاظ على مواردها والبحث عن العيش في وئام مع الطبيعة، من خلال إيجاد السبل لوقف تدهور البيئة واستنفاذ مواردها وترشيد الموارد المتجددة والاستغلال الأمثل للموارد الغير متجددة، بما يضمن إبقائها لمدة مطولة.

والمقاولاتية الخضراء هو مصطلح ظهر مع متطلبات التنمية المستدامة، ذلك أن الهدف الأساسي للمقاولاتية الخضراء هو تحقيق التنمية المستدامة.

ولذلك سنقوم بتحديد **الإطار العام للتنمية المستدامة** من خلال (المطلب الأول) **ومفهوم المقاولاتية الخضراء** من خلال (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التنمية المستدامة في إطار بعدها البيئي.

تعتبر التنمية المستدامة حلقة وصل بين الأجيال، تضمن استمرارية وديمومة الحياة الإنسانية والموارد الطبيعية، والتوزيع العادل من الموارد بين الأجيال، ولها دور كبير في تقليص الفجوة والتفاوت والتبعية بين الدول المتقدمة والدول النامية والتقليل من نسبة التبعية، حيث تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فلا يمكن أن تتحقق استدامة التنمية، إن لم نتمكن من الحفاظ على الموارد الطبيعية، لذا لابد من رؤية استراتيجية واضحة من أجل تحقيق التوازن بين الاستغلال الأمثل للموارد والبحث عن مصادر صديقة للبيئة، تكون بديلة للموارد الناضبة والملوثة للبيئة. (دنية و حمو، 2022، صفحة 218).

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

منذ الصدور الرسمي للتنمية المستدامة، تناولت الكثير من المنظمات العالمية والباحثين بشتى الاختصاصات تعريفها، وسنحاول التركيز على أهمها:

شكلت الأمم المتحدة في عام 1983 لجنة عالمية للبيئة والتنمية WCDE برئاسة رئيسة وزراء النرويج BRUTLAND GRO HARLEN لدراسة مشكلات البيئة والتنمية فوق كوكب الأرض وتم التطرق بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة BRUNDTLAND

وصدر تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك " الذي أعطى أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها "عملية تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء باحتياجاته" (بوساحة و نسيمة، 2019، صفحة 72). يظهر لنا أن هذا التعريف يركز على مبدأ الاستمرارية ومبدأ المساواة، من خلال سعيه إلى تحقيق استمرارية الموارد وعدم انقطاعها بالنسبة للأجيال المقبلة وضمان المساواة في الاحتياجات بين الأجيال.

كما تضمن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة تعريفا لها، على أنها " التنمية التي بدونها يزداد خطورة التدهور البيئي واختلال التوازنات الطبيعية وتراجع الموارد الطبيعية وتفاقم مشاكل الصحة وتزايد حدة الفقر وتراجع مستوى نوعية الحياة، كما أنها لا تلغي حاجات التنمية الاقتصادية، لكنها تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس في إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية دون الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل، وذلك من خلال التشجيع على اتباع أنماط متوازنة للإنتاج والاستهلاك". (بوساحة و نسيمة، 2019، صفحة 72). حيث يتوجه هذا التعريف إلى التطرق لمختلف عناصر التنمية المستدامة خصوصا من جانبها الاقتصادي، البيئي والاجتماعي وتجسيد العدالة بين الأجيال والحفاظ على الموارد الطبيعية.

كما عرفها قاموس ويبستير WEBSTARعلى أنها" التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا".

وعرفها وليم رولكز هاوس W.RUCKELSHAUS مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها" تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" (بوراس، 2021، صفحة 132).

ثانيا: المعنى القانوني للتنمية المستدامة

لم يرد أي تعريف للتنمية المستدامة في أول قانون للبيئة لسنة 1983 وبصدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10، نصت الفقرة الرابعة من المادة الرابعة منه على أن التنمية المستدامة هي مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" (قانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة) .

يظهر لنا تأثر المشرع الجزائري بالتعريف الوارد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 الذي يركز على البعد البيئي، بما يضمن التنمية المستمرة والدائمة ويضمن الحفاظ على حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة.

من خلال مجمل التعريفات المقدمة، نلاحظ أن التنمية المستدامة تعالج من منظورين هما:

- من منظور تلبية الحاجيات، وأن يتم الاهتمام بالفئات الاجتماعية الأكثر فقرا أو الهشة.
- من منظور محدودية قدرة البيئة على تحقيق التوازن في الاستجابة للحاجيات الحالية والمقبلة للبشرية في ظل الإمكانيات الضئيلة المتوفرة (بوراس، 2021، صفحة 133).

بحيث أن البيئة هي" المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وأن التنمية هي الأسلوب التي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمتعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض" (طاليبي، 2018، صفحة 322).

ويمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى " لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام تكمن في استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية دون إلحاق أذى بالبيئة، آخذين بعين الاعتبار الموارد الغير متجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال باستخدام أساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها" (غنيم و أبو زنط، 2014، الصفحات 25-26).

إذن تسعى التنمية البيئية المستدامة إلى إنشاء علاقة حقيقية للتبادل والتعاون بين الإنسان وبيئته من أجل ظروف ملائمة للعيش من أجل علاقة دائمة. (حيموم، 2021، صفحة 311).

فهي عملية ذات استمرار متواصل، تتماشى مع احتياجات المجتمع المتطورة وتمس جميع الفئات والمجالات فهي تنمية بعيدة المدى، تسعى للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لمدة زمنية طويلة وهذا ما يضمن الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

من خلال التعاريف المقدمة، يمكن القول أن للتنمية المستدامة ركيزتين اساسيتين:

الركيزة الأولى: تركز على البعد البيئي وأثرها على صحة وحياة الإنسان.

الركيزة الثانية: تركز على البعد الزمني والبحث على الإنصاف بين الأجيال، حيث تشمل التنمية على المدى الطويل والبعيد، استنادا لعنصر الاستدامة (ساجد، 2020، صفحة 96).

انطلاقا مما سبق، نجد أن التنمية المستدامة تتضمن 07 محاور أساسية وهي:

1. الاعتماد المتبادل: التسليم بضرورة وجود علاقة مترابطة ومتكاملة بين البيئة والاقتصاد على مختلف المستويات من المستوى المحلي إلى الدولي.
2. المواطنة والإشراف: مسؤولية التنمية المستدامة مشتركة، يجب أن يتحملها كل فرد لضمان العيش الأفضل وفي بيئة سليمة.
3. احتياجات الأجيال القادمة وحقوقها: عدم استنزاف كل الطاقات للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ودراسة الآثار المتخذة للجيل الحاضر على احتياجات الجيل القادم.
4. التنوع: احترام وتقدير التفاوت الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.
5. جودة الحياة: تحقيق المساواة والعدالة، عناصر أساسية لاستدامة التنمية.
6. عدم اليقين والاحتياطات: الاعتراف باستخدام أساليب مرنة لمواجهة التغيرات المستمرة للأوضاع.
7. التغيير المستدام: ينبغي فهم أن الموارد محدودة وبالتالي التفاعل معها بطريقة يضمن تفادي آثارها السلبية على أساليب الحياة (ساجد، 2020، صفحة 96).

وبالتالي فالتنمية المستدامة أصبح لها مفهوما معمقا يشمل عدة زوايا ويتغير حسب العوامل والعناصر المكونة لها، خاصة أن هذه العوامل تتعدد وتتغير بصفة مستمرة.

ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة

إن الحديث عن البعد البيئي للتنمية المستدامة، يستدعي إعطاء التعريف القانوني للبيئة الذي جاءت به المادة 04 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حيث " تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية."

نلاحظ أن هذه المادة عرفت البيئة انطلاقا من العناصر المكونة لها.

وأبرزت المادة 02 من نفس القانون، أهداف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتوجهت في مجملها إلى العمل على اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية البيئة من كل أشكال التلوث والأضرار التي يمكن أن تلحق بها، في ظل غياب الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والبحث عن تكنولوجيات أكثر نقاء" (قانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة).

استعمل المشرع مصطلح التكنولوجيات الأكثر نقاء، للتعبير عن مجموعة من الأعمال التي ليس لها أثر سلبي على البيئة وبالتالي فالمقاولاتية الخضراء يمكن تصنيفها ضمن هذا النوع من الأعمال.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف بيئية، من بينها " الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، بسبب عدم توفر بديل لها، سواء لعدم قابليتها للتجديد أو لأي سبب آخر، ومراعاة عدم قدرة البيئة على استيعاب النفايات، مع دراسة الكم الدقيق الذي يجب استخدامه من كل مورد، للحفاظ على استدامتها للأجيال القادمة" (حمامة و ابن عون، 2020، صفحة 39).

يشمل البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجموعة من العناصر أهمها: النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيئي، الإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف.

حيث يمكن أن تتعرض هذه العناصر للإتلاف بفضل أفعال خارجية عن البيئة كالمقاولاتية الصناعية التي تسبب في التلوث والتغيرات المناخية، ومنه تسعى المقاولاتية الخضراء لاستخدام كل السبل المتاحة من أجل حماية البيئة في إطار تنمية مستدامة من خلال العمل على:

مكافحة التلوث بأنواعه واشكاله المختلفة، التقليل من النفايات لأدنى حد ممكن، زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية. (يعقوب و قنادرة، 2018، صفحة 323).

المطلب الثاني: مفهوم المقاولاتية الخضراء

تعتبر الأعمال المقاولاتية بصفة عامة بمثابة عمود التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، تتطلب اهتمام خاص من قبل السلطات، حيث أصبح التوجه إلى إنشاء مؤسسات تهتم بالقضايا البيئية والمشاريع

الصديقة للبيئة ضرورة حتمية، نظرا إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به الأعمال المقاولاتية كمحرك للتنمية.

ورغم تنوع أصناف الأعمال المقاولاتية، غير أنه تعتبر المقاولاتية الخضراء الأكثر اهتماما من قبل الباحثين نظرا لمواجهتها للمشاكل البيئية، حيث أصبح الابتكار والاهتمام والقيام بالأعمال في هذا المجال أمرا ضروريا حتميا في ظل التحديات البيئية الراهنة، فالمقاولاتية الخضراء هو نشاط تجاري يبحث في المجال البيئي (BOURDIN, CHENANE, & MOHAND SAID, 2022, pp. 1-2).

يرتبط كلا من مصطلحي الوظائف الخضراء والمقاولاتية الخضراء بمفهوم الاقتصاد الأخضر، برز هذا المصطلح في نهاية سنة 2008 بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شجعت هذه المبادرة الدول الأعضاء إلى وضع السياسات العامة وإيجاد سبل فعالة لتقوية النمو الاقتصادي المستدام، بحيث نتج عن هذه المبادرة بشكل رئيسي التقرير المعنون ب "**الاقتصاد الأخضر**" وجعلته مجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عنوانا مناسبا لها، نشر في فيفري 2011.

يعكس الاقتصاد الأخضر أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التدابير اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية، حماية للحياة البرية والمائية وتوفير الطاقة النظيفة وتعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي وأمور أخرى.

ومنذ التسعينات أصبحت المقاولاتية الخضراء مجالا واسعا للدراسة في ميادين العلوم الإنسانية ولاسيما الاقتصادية، غير أننا نجد عدة مفاهيم ومصطلحات للتعبير عن المقاولاتية الخضراء، كريادة الأعمال البيئية، ريادة الأعمال المستدامة، ريادة الأعمال المقاولاتية الخضراء والمقاولاتية البيئية، فكلها مصطلحات مرتبطة بالبيئة .(KHadidja, 2022, p. 579).

أولا: تعريف المقاولاتية الخضراء

تعددت وتباينت التعاريف المرتبطة بالمقاولاتية الخضراء، إذ لا يوجد تعريف موحد لها، وكانت المحاولة الأولى لتعريف المقاولاتية من قبل الباحث **غوستاف بارل**، في كتابه المعنون ب: "المقاول الأخضر" الفرص الاستثمارية التي تحمي الأرض وتخلق الأموال، حيث عرف المقاولاتية الخضراء بالتركيز على الجانب الأخلاقي أكثر من الجانب البيئي "المقاولاتية الخضراء تعني تحمل المسؤولية لخلق العالم الذي نحلم به" (معزوز و سعود، 2021، صفحة 81)، غير أن هذا التعريف غير واقعي لا يشمل المفهوم الحقيقي للمقاولاتية الخضراء.

وتعرف المقاولاتية الخضراء على أنها "الأعمال التي تدمج العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ومن جهة أخرى تقدم حلولا وبدائل مبتكرة أو ما يسمى بالاستهلاك المسؤول" (BOURDIN, CHENANE, & MOHAND SAID, 2022, p. 02).

المقاولاتية الخضراء هي "عملية تحديد واستغلال للفرص الاقتصادية الناتجة عن قصور في

استدامة الأعمال والأنشطة السوقية منها، بما في ذلك الجوانب البيئية ذات الصلة " (KHadidja, 2022, p. 580).

وهناك من عرفها على أنها" أنشطة تعالج بوعي مشاكل الاحتياجات البيئية والاجتماعية من خلال تنفيذ أفكار ريادة الأعمال وسط مخاطر عالية وتوقع تأثير إيجابي على البيئة والاستدامة المالية" وهذا التعريف قدم مفهوما للفاعل الرئيسي في المقاولاتية الخضراء بتسميته برائد الأعمال الخضراء، وهو الشخص الذي يدير مشروعا رياديا ينشئه بتصميم صديق للبيئة في العملية والمنتجات (حدة، 2022، صفحة 282).

فالمقاول الأخضر، بمثابة فاعل رئيسي في عملية المقاولاتية الخضراء، يربط بين الاقتصاد والبيئة فينوط له الدور في تجسيد مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في إطار بيئة خضراء، لما له من أبجديات تسيير حديثة، تسمح له بالمخاطرة في أعمال ذات خطورة وغير مؤكدة النتائج.

والمقاول الأخضر كفاعل رئيسي في المقاولاتية الخضراء هو المقاول الصديق للبيئة، هو تعظيم للقيمة البيئية من خلال مشروع تمكين اجتماعي، وحول نموذج تجاري يتسم بالكفاءة وقابل للتطبيق (بوقريط و سايبي، 2021، صفحة 03)،فهو الشخص الذي يدير مشروعا منظما مصمما بلون أخضر في منتجاته وعملياته منذ اللحظة الأولى التي يتم فيه إعداده.

من منطلق هذه التعريفات، نحاول إعطاء تعريف جامع للمقاولاتية الخضراء، على أنها فكرة خضراء يأتي بها مقاول أخضر، يجسدها في شكل أعمال مقاولاتية خضراء، يجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي والثروة وبين حماية البيئة والحفاظ على مواردها، باستخدام طرق وتقنيات ابتكارية منتجة ذات تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع، وهي تختلف عن الصناعة التقليدية الهادفة إلى تحقيق الربح والقيمة الاقتصادية دون مراعاة البعد البيئي للاستدامة، بينما في المقاولاتية الخضراء نبحث عن الفرص الاستثمارية للقيام بأعمال خضراء صديقة للبيئة تبحث عن إيجاد حلول للمشاكل البيئية.

ثانيا: دعائم المقاولاتية الخضراء

إن القيام بالمشاريع المقاولاتية، ينبغي إدماج الاعتبارات البيئية ضمن أولويات المشروع، بحيث يجب التركيز على أربعة دعائم أساسية وهي:

1. **إلغاء مفهوم النفايات والتقليل منها:** بعد أن كان الحديث عن تدوير النفايات، أصبح في الآونة الأخيرة البحث عن الوصول إلى معادلة صفر نفايات، من خلال البحث عن كيفية إنتاج سلع بدون نفايات، أو الوصول إلى الحد الأدنى منها.
2. **إعادة تشكيل مفهوم المنتج:** الابتعاد عن الكم في إنتاج المنتجات، والبحث عن إنتاج منتجات ذات نوعية، بدون إلحاق أضرار بالبيئة، فضلا عن إعادة تدوير المنتجات المستهلكة حتى يمكن إعادة الاستفادة منها مرة أخرى وذلك بإعادة تصنيعها لتصل إلى المستهلك مرة أخرى، وبالتالي نتواجد أمام

عملية مغلقة: منتج←مستهلك←منتج. أما التغليف، فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير.

3. **وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة:** فلا بد أن تكون قيمة السلعة تتناسب مع السعر الذي يدفعه المستهلك، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر.
4. **جعل التوجه البيئي أمرا مربحا:** إدراك بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التأثيرات الخارجية، مما أدى بالمنظمات إلى التفكير في التسويق الأخضر لما له من ميزة تنافسية مستدامة (منصف و عبيد، 2019، الصفحات 110-111).

المبحث الثاني: المقاولاتية الخضراء كمقاربة جديدة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة

يرتبط تجسيد التنمية المستدامة في إطار بعدها البيئي بالمقاولاتية الخضراء في قدرة مشاريع المقاولاتية الخضراء كاقتصاد أكثر ملائم للبيئة على تحسينها وتحقيق منافع اقتصادية دون المساس بالموارد الطبيعية، لترك بيئة مماثلة للأجيال المقبلة من خلال إرساء مبادئ التنمية البيئية المستدامة.

نتناول من خلال هذا المبحث **دور المقاولاتية الخضراء في تجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة** (المطلب الأول) **ومعوقات المقاولاتية الخضراء** (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دور المقاولاتية الخضراء في تجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة

باعتبار أن التنمية المستدامة تركز في بعدها البيئي على مكافحة التلوث، الحفاظ على الطاقات المتجددة، توفير الطاقة ونقل رأس المال الطبيعي إلى الأجيال القادمة (عبد المجيد و زيدان، 2021)، هذا ما يستلزم إيجاد آليات فعالة ووضع مخططات عمل قصد تحقيق الأهداف النوعية المرتبطة باستدامة التنمية.

وبالتالي تعمل مشاريع المقاولاتية الخضراء على توفير التمويل الأخضر وهو مجموعة من الخدمات المقدمة التي تسعى إلى حماية البيئة، الحفاظ على الطاقة والطاقة النظيفة، النقل الأخضر والمباني الخضراء (عبد المجيد و زيدان، 2021).

فتعد المقاولاتية الخضراء تحول جديد ومبتكر ذات فعالية تلتزم بتجسيد متطلبات التنمية المستدامة ولاسيما في بعدها البيئي، فلها نظرة للارتقاء في المجال البيئي، بحيث تنتج منتجات وتقدم خدمات صديقة بالبيئة، وتسعى مشاريع المقاولاتية الخضراء إلى حماية البيئة والتكيف مع مشاكل البيئة الحالية وبالأخص مراعاة التغيرات المناخية والحد من تأثيراتها (بن عزة، 2022، صفحة 179)، المحافظة على التوازن البيئي والمتمثل في إيجاد نظام فعال ومتكامل العناصر وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والحية على حد سواء، وهذا ما يتطلب دراسة مسبقة للآثار التي يمكن أن تنجم عن هذه المشاريع التنموية ومحاولة التصدي للتلوث والابتعاد عن المخاطر الناجمة عنه . (عمارة، 2017، الصفحات 516-517).

ذلك أن الإضرار بالبيئة هو مساس بالصحة وحياة الأفراد وإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

لم يعد تجسيد التنمية المستدامة في إطار الأعمال التجارية كما جرت عليه العادة منذ تبني المقاولاتية الخضراء كسبيل لتجسيد التنمية المستدامة، حيث تتوجه المقاولاتية الخضراء عكس الآثار التي نتجت عن المقاولاتية التقليدية، إذ سببت المكاسب الإنتاجية التي تحققت بفعل الزراعة التقليدية في تكاليف إيكولوجية، شملت المخاطر التي يشكلها ثغرات المناخ، مما زاد من تدفقات موجات الحرارة المنتظمة وتغير المناخ وتغيرات في أنماط هطول الأمطار وارتفاع مستويات سطح البحر وزيادة حموضة مياه المحيطات مما أصبح يهدد إمدادات المياه العذبة والموارد البيئية أو الطبيعية (مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السابعة والعشرون، 2013)، حيث أصبح البحث في الوقت الراهن عن منتوج أخضر نظيف، يهدف إلى " تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع التلوث في الهواء والماء والتربة عند المنبع، وذلك للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة" (منصف و عبيد، 2019، صفحة 109).

حيث أصبح الجانب البيئي من الاهتمامات ذات الأولوية لمنظمات الأعمال من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وهذا بسبب ندرة ونضوب الموارد الطبيعية نظرا لطبيعتها وتعدد مجالات توظيفها، لذلك لابد من إيجاد السبل للمحافظة عليها وترشيد استخدامها، غير أن إفراط بعض المنظمات الريادية في التركيز على مفهوم التنمية المستدامة، قلص من الاهتمام بمجال المقاولاتية الخضراء، حيث أن البعد البيئي جانب مهم من المقاولاتية المستدامة ويجب أن يتكامل مع الأبعاد الأخرى. (لزهر، بوصبع، و أعراب، 2023، صفحة 154).

عموما، يكمن دور المقاولاتية الخضراء في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال تحقيق أهدافها التي تضمنها التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية الذي أتى بسياسات جديدة لتحقيق الأهداف البيئية والاتجاه عكس العوامل التي تؤدي إلى تدهور البيئة من خلال النظم الإيكولوجية واستخدام الموارد لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعة (مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السابعة والعشرون، 2013) ومنه استرداد الموارد الطبيعية عوضا من هدرها كليا واتلافها من خلال الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية الغير متجددة وكذا الموارد الأولية خاصة الطاقة والمياه.

إن التوجه نحو تنفيذ خطط التنمية المستدامة التي تضمنتها مؤتمر الأمم المتحدة (ريو +20)، ينبغي التسليم أولا بأن البيئة أصبحت في الوقت الراهن متغيرا رئيسيا من متغيرات التنمية المستدامة، نظرا لما تحدثه المشاريع من تأثيرات سلبية على البيئة، مما يستدعي إنجاز مشاريع مقاولاتية خضراء لاستغلال الموارد الطبيعية وفقا لاستراتيجيات تحافظ على بقائها، فالمقاولاتية الخضراء لها أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لمراعاة خفض انبعاث الغازات وتفادي مخاطر التلوث نظرا لانعكاساته السلبية على المناخ والصحة ومنه الابتعاد عن الطاقات التقليدية التي تزيد من حدة انبعاث ثاني أكسيد الكربون التي

ينتج عنه ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري (دنية و حمو، 2022، صفحة 219).

وبالتالي فتجسيد الفكرة يتطلب تدريب الأشخاص على العمل في مجال المشاريع المقاولاتية الصديقة للبيئة وإنشاء المشاريع المقاولاتية الخضراء للأشخاص الملتزمين بيئيا، الذين وضعوا خطة لكل مشكلة بيئية وهي الاستراتيجية الأساسية لنجاح الفكرة الخضراء، وبهذا إنشاء مشاريع المقاولاتية الخضراء لكل من هو قادر على المخاطرة لمواجهة التحديات البيئية، كركيزة أساسية للمقاولاتية الخضراء (امحمد،برابح، 2020-2021، صفحة 93).

وفي هذا الصدد، بذلت الجزائر جهود في سبيل تحقيق التنمية المستدامة البيئية للبلاد، وصادقت على الاتفاقيات البيئية وسنت قوانين وأنجزت مشاريع مقاولاتية بهدف الريادة في المجال البيئي، ودمج الاعتبارات البيئية ضمن أولوياتها والعمل على ترسيخ ثقافة العمل في إطار صديق للبيئة تراعي فيه الاشتراطات البيئية التي تفرضها التشريعات المحلية والدولية (منصف و عبيد، 2019، صفحة 110).

وتم إطلاق بالجزائر العاصمة أول حاضنة للمقاولاتية الخضراء لإنشاء اقتصاد أخضر يراعي فيه الاعتبارات البيئية وتنميتها المستدامة، وتم التصريح بإطلاق العديد من المشاريع في المجالات البيئية الطبيعية ذات القيمة العالية التي تراعي المجال الاقتصادي والاجتماعي لاسيما فروع التنوع البيولوجي التي تساهم في تحقيق تنمية وطنية شاملة، ومن أهم المشاريع، نذكر مشروع واس (مشروع دعم المياه والبيئة) الممول من الاتحاد الأوروبي والذي قدم بدوره الدعم لمشاريع الاقتصاد الدائري والريادة الخضراء في الجزائر، ويقوم بدورات تكوينية لتقرير القدرة التدريبية لفائدة معلمي الجامعة والطلاب الشباب حول ريادة الأعمال الخضراء ويهدف هذا المشروع إلى إدارة الموارد المائية التحتية في منطقة حوض البحر الأبيض ومعالجة مشاكل منع التلوث وكفاءة استخدام المياه (إطلاق أول حاضنة للمقاولاتية الخضراء بالجزائر للمساهمة في إنشاء إقتصاد أخضر، 2021).

وفي هذا الإطار، قام المشرع الجزائري بسن وإصدار عدة قوانين من أجل مكافحة الظواهر السلبية المختلفة للبيئة نذكر منها بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

1. قانون تسيير النفايات ومراقبتها 19/01 (القانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها)الذي حدد كيفية تسيير النفايات المنزلية والخطيرة وطرق شحنها ومعالجتها.
2. قانون رقم 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (القانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،)، الذي يهدف إلى ترقية التنمية المستدامة بواسطة الحفاظ على الموارد الطبيعية.
3. القانون رقم 06/07 المتعلق بتسيير حماية وتطوير المساحات الخضراء (قانون رقم 06/07 المؤرخ في 2007/05/13، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها).

ناهيك عن قوانين أخرى سبقت صدور القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه المقاولاتية الخضراء

إن التأثيرات السلبية التي يسببها تغير المناخ والزيادة في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية تفرض التوجه نحو اقتصاد أخضر وتبني مشاريع المقاولاتية الخضراء، غير أن تجسيد هذه المشاريع فعليا، تعتريه العديد من المعوقات.

أولا: المعوقات الاقتصادية والمالية

يعد أهم عائق يمكن أن يواجه المقاولاتية الخضراء، بسبب غياب الموارد المالية التي تنشط وتجسد الأفكار الخضراء أو الابتكار الأخضر، خاصة أن هذه المشاريع تعتمد على استخدام المواد والأجزاء القابلة للتدوير من جانب، فضلا أن الهدف من المقاولاتية الخضراء هي اعتماد المشاريع لإنتاج منتجات صديقة للبيئة، مما لا يسمح بالقيام بدراسات متقدمة لإنجاز مشاريع المقاولاتية الخضراء نظرا لقلة الموارد المالية المخصصة لها . (ويراد و بن عامر ، 2022، صفحة 351) .

وعلى الرغم من أن التمويل يمثل العائق الأول لتجسيد مشاريع المقاولاتية الخضراء، غير أنه ليس العائق الوحيد، ذلك أن تنشيط مشاريع في إطار المقاولاتية الخضراء، يحتاج إلى تسويق المنتوج الأخضر كعنصر فاعل وأساسي لبلوغ الأهداف المتوقعة من إطلاق المشروع الأخضر، فغياب الطلب على العرض، سواء لعدم تبني استراتيجيات مسبقة لترويجه، أو عيوب أخرى متعلقة بالمنتوج في حد ذاته أو وجود قوة احتكارية لنفس المنتوج أو بسبب قلة معلومات عن المنتوج لغياب التسعيرة أو لعدم تحديد تسمية لنوعية المنتوج تؤدي إلى صعوبة تسويق المنتوجات والخدمات الخضراء، وبالتالي يحتاج المقاول الأخضر إلى توسيع دائرة معارفه ويقع على عاتقه خلق الفرص الموجودة في الأسواق، من خلال تبني آليات فعالة تسمح له في الولوج في السوق حتى السوق العمومي، كما يمكن أن تمتد هذه المنتوجات والخدمات حتى على المستوى الدولي (zibouche & smail , le 03 et 05 décembre 2019, p. 68)ومنه جلب أسهم أسواق مستدامة، إن توفرت قواعد ومهارات تقنية واستراتيجية مسبقة لكيفية تسويق هذا المنتوج.

كما يعد تردد البنوك في تمويل أصحاب الفكرة الخضراء من خلال قروض مالية تسدد على المدى الطويل معوقا ماليا واقتصاديا وبالتالي ضرورة البحث عن إيجاد حلول لسد هذه الفجوة، من خلال تشجيع رأس المال الاستثماري وإيجاد الوسائل المالية لتدعيم المشاريع ونشاطات البحث في هذا المجال، من خلال إتاحة الدعم المالي وتخصيص أوعية مالية خضراء لتشجيع المقاولاتية الخضراء بهدف تسريع وتيرة هذه المشاريع، وتمتد هذه المسؤولية أيضا بالنسبة للبنك الدولي، بحيث يجب أن يكون سندا وممولا لهذه المشاريع، وله أن يخصص قناة مالية خضراء لدعم هذه المؤسسات، لعدم قدرتها على القيام بابتكاراتها في ظل غياب القدرة المالية. (fatima & mohamed, 2022, p. 19) .

إن نجاح أي عمل يعتمد على الآليات المالية المساهمة في نجاحه، غير أن غياب سياسة واضحة للتخفيض أو الإعفاء الضريبي وأوعية مالية خاصة بالبحث والتطوير في مجال المقاولاتية الخضراء، لا يسمح بالنهوض بهذا المجال (ويراد و بن عامر ، 2022، صفحة 351).

ثانيا: معوقات سياسية وقانونية

إن غياب إطار قانوني وتنظيمي يدعم المشاريع المقاولاتية الخضراء يعد حاجزا أمام أصحاب الأفكار الخضراء عند مباشرة مشاريعهم، لعدم تحديد وضعيتهم أو صفاتهم التجارية وتصنيف مشاريعهم ضمن مهن خضراء محصورة قانونا.

ثالثا: غياب الوعي البيئي

غياب تظافر الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة أو الهياكل الداعمة للأعمال الخضراء التي تتوافق مع النظام البيئي، والتي توجد في أشكال مختلفة كمنظمات المجتمع المدني، الجمعيات، مؤسسات خاصة، جهات فاعلة، جمهور حاضنات الأعمال، شبكات الجهات الفاعلة إلى غير ذلك (fatima & mohamed, 2022, p. 20)، فهناك حاجة ضرورية لتفعيل دورهم الإيجابي في التوعية على أهمية الاهتمام بالبيئة ، كمشارك أساسي مسؤول وفعال في توعية وتطوير الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية وضرورة تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة، غير أن فعالية هذه الجهات مرهونة بمدى دعم الدولة و توفر أطر قانونية ملائمة.

كما تلعب الجامعة دورا هاما في توعية الطلاب وحثهم وتشجيعهم على الاهتمام بالقضايا البيئية والمواضيع الخضراء، من خلال تنظيم ندوات مستمرة في قضايا التنمية المستدامة ونشر التكنولوجيا الخضراء، والإدراج التدريجي لهذه المواضيع ضمن مذكرات تخرجهم وتحويل هذه المذكرات إلى مشاريع تساهم في تعزيز الاقتصاد الأخضر وخلق الثروة.

إن الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وتجسيد الأفكار الخضراء، يجب أن يكون من المبادئ المسلم بها ذهنيا لأصحاب المشاريع غير أن اهتمام المقاولين بالاعتبار الربحي جعلهم يبتعدون عن العمل بطريقة مستدامة بيئيا، تتطلب ثقافة تقوم على القيم الإيكولوجية وضرورة الاهتمام بحماية البيئة ولايزال هاجز المقاولاتية الرمادية بشكل مستمر نظرا لإهمال البعد البيئي والتصرف عكس ما تتطلبه التغييرات البيئية، رغم أن هذا السلوك لم يعد مقبولا في المعايير الأخلاقية والبيئية (بوقريط و سايبي، 2021، صفحة 07)

رابعا: تعقيدات إدارية وطول الإجراءات

إن الافتقار إلى إجراءات إدارية مرنة بسبب التماطل في منح الاعتماد ورخص استغلال المشاريع المقاولاتية الخضراء، يمكن أن يستغرق أكثر من المدة التي تستغرق خلال إنجاز المشروع، هذا ويتم تعطيله بالأخص بالنسبة للفئة الشابة الذين لا يملكون الخبرة والإمكانيات المبتكرة في المجال FIRLAS)

(AMOKRANE , 03 et 05 décembre 2019., p. 58 & فرغم أن السوق الأخضر هو عمود المستقبل غير أنه يتطور ببطء نظرا للتعامل معه بحذر.

خامسا: نقص على مستوى الكفاءات

سواء البشرية أو التقنية وهذا يعود إلى نقص التكوين المناسب الذي ينمي المهارات وثقافة ريادة الأعمال الخضراء، فالمعروف أن التنمية المستدامة هي في الحقيقة شغل المجتمع المدني أو الحكومي، لكن غيابها على المستوى العملي يجعل منها عائقا رئيسيا أمام تجسيد المشاريع المقاولاتية,(fatima & mohamed 2022, p. 19)

خاتمة:

تطرقنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى البحث عن مساهمة المقاولاتية الخضراء في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فهي ضرورة بيئية، اجتماعية، اقتصادية، من أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة لاسيما ضمن بعدها البيئي، فالمقاولاتية الخضراء تتميز بدور محوري فعال في حماية البيئة والحفاظ على مواردها، تحمل أفكارا خضراء، تعالج القضية البيئية من كل مظاهر التلوث وانبعاث الغازات وتسعى إلى الوصول إلى الحد الأدنى من النفايات.

من خلال ما عرضناه، يمكن تقديم بعض النتائج، نذكر منها:

- تواجه المقاول الأخضر بعض التحديات التي تقف حاجزا أمام تجسيده لمشاريعه المقاولاتية، تتراوح بين تحديات مالية، تفسرها صعوبة تمويل هذه المشاريع واقتصادية لصعوبة ترويج المنتجات الخضراء لغياب الدعم الحكومي في ذلك.

- غياب منظومة تشريعية، تؤطر المقاولاتية الخضراء، وعدم تصنيفها لهذه الأعمال ضمن مهن القانون التجاري.

- إجراءات بيروقراطية عند طلب الحصول على الاعتماد والرخص اللازمة للمقاول الأخضر، مما يؤدي إلى توقف المبادرة الخضراء.

- نقص الوعي البيئي، واهتمام المستهلك بمصلحته الشخصية دون مراعاته للمقاييس البيئية والاجتماعية.

كما ارتأينا إلى تقديم جملة من الاقتراحات:

- ضرورة الاستثمار في مجال المقاولاتية الخضراء، كسبيل فعال للقضاء على أزمة البطالة بوزن اقتصادي وبيئي.

- ضرورة الاهتمام بنشر الوعي وروح الابتكار والإبداع في مجال الأعمال الخضراء.

- إعطاء تسهيلات تمويلية ومنح القروض لإنشاء مؤسسات مصغرة في مجال المقاولاتية الخضراء، تشجيعا للابتكار والإنتاج الأخضر لمشاريع صديقة للبيئة.

- ضرورة دعم البحوث والدراسات في مجال المقاولاتية الخضراء وفتح معاهد تكوين في هذا المجال.

- سن قوانين ردعية ضد المؤسسات التي لا تراعي الاعتبارات البيئية في نشاطها، ووضع منظومة قانونية خاصة بالمقاولاتية الخضراء وتصنيفها ضمن مهن القانون التجاري بريادة الأعمال الخضراء.

قائمة المراجع:

1. قانون رقم 19/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، ج ر ج ج، رقم 77. (الصادرة بتاريخ 2001/12/15).
2. قانون رقم 20/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر ج ج رقم 77. (الصادرة بتاريخ 2001/12/15).
3. قانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. ، ج، ر، ج، ج، عدد 43، (الصادرة بتاريخ 2003/07/20).
4. قانون رقم 06/07 المؤرخ في 2007/05/13، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، ج ر ج ج عدد 31. (الصادرة بتاريخ 2007/05/13).
5. رمضان بوراس. (2021). دور البلدية في مجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل م د،. قانون عام اقتصادي،غرداية، صفحة 133.
6. امحمد،برابح. (2020-2021). الاقتصاد الأخضر في الجزا: تشخيص. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص الاقتصاد التطبيقي،جامعة وهران 02، صفحة 96.
7. بن محمد عثمان غنيم، و ماجدة أحمد، أبو زنط. (2014). التنمية المستدامة، فلسفتهاوأساليب تخطيطها وأدوات قياسها (الإصدار الطبعة الثانية، المجلد 01). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
8. هدى عمارة. (01 جوان, 2017). البيئة والتنمية المستدامة -تجربة الجزائر-. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06(العدد 12)، الصفحات 505-520.

9. مسعودة طاليبي. (جويلية, 2018). إدراج البعد البيئي في إطار التنمية المستدامة في التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12(العدد 03)، الصفحات 320-331.

10. محمد يعقوب، و جميلة قنادرة. (11 ماي, 2018). النمو الإقتصادي، التدهور البيئي وتبلور نظرية التنمية المستدامة. مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 04(العدد 01)، الصفحات 321-334.

11. محمد لخضر بوساحة، و بحوص نسيمة. (15 مارس, 2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت). مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 03(العدد 01)، الصفحات 69-86.

12. بن خديجة منصف، و وهيبة عبيد. (31 ديسمبر, 2019). المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، -عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي، المجلد 03(العدد 04)، الصفحات 107-117.

13. أحميد ، عبل الركابي ساجد. (2020). التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ (الإصدار الطبعة الأولى). برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية.

14. مسعودة حمامة، و الطيب ابن عون. (01 أكتوبر, 2020). الإقتصاد الأخضر في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة البديل الإقتصادي، المجلد 07(العدد 01)، الصفحات 34-39.

15. مجيد حيموم. (30 مارس, 2021). التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الجزائري. *مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 03*(العدد 01)، الصفحات 307-324.

16. زكية معزوز، و وسيلة سعود. (ديسمبر, 2021). حاضنات المقاولاتية الخضراء، عرض تجربة المقاولاتية الخضراء greenpreneurs مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. مجلة دراسات حول المؤسسات والتنمية، المجلد 07(العدد 08)، الصفحات 77-93.

17. عمري حدة. (28 ديسمبر, 2022). المقاولاتية الخضراء في الجزائر: بين الواقع والتحديات. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11(العدد 02)، الصفحات 277-297.

18. هناء بن عزة. (30 ديسمبر, 2022). حاضنات الأعمال الخضراء كآلية لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10(العدد 02)، الصفحات 173-184.

19. زوازي ويراد، و جيلالي بن عامر . (31 جانفي, 2022). دراسة تحليلية للمعوقات الإقتصادية البيئية المؤثرة على ممارسة نشاط الابتكار الأخضر في المؤسسة الصناعية الجزائرية. مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 09(العدد 01)، الصفحات 340-360.

20. مرسلي دنية، و الزعبي حمو. (31 12, 2022). سبل تطوير آليات تمويل مشاريع الطاقة الخضراء لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة -استعراض تجربة الجزائر في تمويل الإنتقال الطاقوي. المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 10(العدد 02)، الصفحات 212-234.

21. ساحلي لزهر، سهام بوصبع، و وهيبة أعراب. (31 مارس, 2023). دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة(2006-2019). مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07(العدد 01)، الصفحات 145-164.

22. رشيدة بوقريط، و صندرة سايبي. (2021). دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، الدروس والتجارب المستخلصة. مداخلة في ملتقى وطني بعنوان، المقاولاتية في الإقتصاد الأخضر: أي آلية لضمان التنمية المستدامة، المنعقد في جانفي 2021، قسنطينة، (صفحة 03).

23. BOURDIN, S., CHENANE, R., & MOHAND SAID, A. (2022, octobre). Les motivations et difficultés rencontrées par les éco-entrepreneurs et le role des dispositifs publics d'accompagnement dans les pays en développement. la revue innovations, journal of innovation économics and management, pp. 1-33.

24. fatima, t., & mohamed, e. (2022, Avril 24). l'entrepreneuriat vert : un moteur du développement territorial durable au Maroc quel est le rôle des acteurs politico-économiques ? Reinnova, Revue de l'entrepreneuriat et de l'innovation(N° 11), pp. 1-25.

25. FIRLAS, M., & AMOKRANE , H. (03 et 05 décembre 2019.). L'entrepreneuriat vert en algérie, motivation et obstacles : illustration par étude de cas. 1er colloque international sur l'entrepreneuriat vert et l'économie circulaire « l'entreprenariat vert une nouvelle dynamique au service du développement durable des territoires » TIZI-OUZOU: Université MOULOUD Maameri , (p. 58).

26. KHadidja, B. (2022, 12 31). l'entrepreneuriat vert en Algerie: cas de la wilya d'Oron. (u. d. béchar, Éd.) el bachaer economic journal, 08(N° 03), pp. 577-590.

27. zibouche, T., & smail , n. (le 03 et 05 décembre 2019). l'entrepreneuriat vert en Algérie : état des lieux et perspectives. 1er colloque international sur l'entrepreneuriat vert et l'économie circulaire « l'entreprenariat vert une nouvelle dynamique au service du développement durable des territoires. tizi ouzou: université mouloud maameri, (p. 68).

28. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السابعة والعشرون. (فيفري, 2013). تاريخ الاسترداد 26 02, 2022، من https://wedcos.unep.org

29. إطلاق أول حاضنة للمقاولاتية الخضراء بالجزائر للمساهمة في إنشاء إقتصاد أخضر. (05 جوان, 2021). وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 23 فيفري, 2023، من https.//www.aps.dz/ar/regions

30. أونيس عبد المجيد، و كريمة زيدان. (23 05, 2021). دور حاضنات الأعمال وأهميتها في تفعيل النقاولاتية المستدامة؟ جريدة الشعب الإقتصادي. تاريخ الاسترداد 26 02, 2023، من https://eliktissadi.echaab.dz